

تونس في 27 فيفري 2019

بلاغ : التعنت الحكومي ضد جمعية شمس تهديد جدي وغير مقبول لحرية تكوين ونشاط الجمعيات

إن الجمعيات الممضية أسفله، أعضاء التحالف المدني للحريات الفردية والمساندين له، تستنكر تعنت الحكومة التونسية ضد جمعية شمس من خلال الدفع بها أمام القضاء لحلّها وفي تغييب تام لدفاع الأشخاص المحقرين وضحايا التمييز من أجل توجهاتهم الجنسية عن أنفسهم.

وفي هذا الإطار، تمثل جمعية شمس يوم الجمعة 1 مارس 2019 للمرة السادسة أمام المحاكم التونسية للإجابة عن الاتهامات الجزافية التي تهدد نشاطها وتدعو إلى حلّها. ولبلوغ هذا الهدف، قامت الحكومة التونسية ممثلة في المكلف العام بزاعات الدولة باستئناف القرار القضائي الصادر ضد مذكرة توقيف نشاط الجمعية والذي صدر مؤيدا لموقفها ومؤكدا على شرعيتها وشرعية نشاطها المتمثل في الدفاع عن "الأقليات الجنسية". وعلى إثر استئناف الحكومة لهذا القرار، ونظرا للتهديدات الجديدة تجاه جمعية شمس، نحن الجمعيات الممضية نذكر بأن :

- حرية التنظّم وتكوين الجمعيات هي حريات ينص عليها الدستور التونسي في فصله 35 الذي يضمن حرية تكوينها وممارستها وذلك في إطار احترام المقتضيات الدستورية والتشريعية والشفافية المالية ونبذ العنف.
- أن المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات يضمن صراحة حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها وممارستها لأنشطتها ويمنع السلطات من عرقلة نشاطها. بل ينص على ضرورة دعم دور منظمات المجتمع المدني وتطويرها واحترام استقلاليتها.
- أن جمعية شمس والتي تنضوي تحت النظام القانوني المنظم للجمعيات قد احترمت من حيث تكوينها وممارسة أنشطتها مقتضيات المرسوم المذكور. وقد بدأت نشاطها في 18 ماي 2015.

إن الجمعيات الممضية أسفله :

- تعبّر مسانبتها التامة لجمعية شمس ودعمها لتحركها من أجل الدفاع عن حقّها في الوجود والعمل على الدفاع عن الأقليات الجنسية.
- تطلب من الحكومة التوقف الفوري عن كل تعنت ضدّ جمعية شمس من أجل السماح لها، حسب أهدافها والمقتضيات والمبادئ الدستورية، مواصلة الدفاع عن الكرامة الإنسانية، والمساواة في الحقوق والواجبات وتقديم العون للأقليات الجنسية ضدّ العنف والتمييز بين الأشخاص والوصم.
- تطالب الهيئات الدستورية المستقلة خاصة منها الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، الهيئة الوطنية لمناهضة التعذيب... للانتصار لحق جمعية شمس الذي لا يمكن الحد منه من أجل مواصلة نشاطها في الدفاع عن الأقليات الجنسية وللتنديد بالممارسات المنافية للعدالة والالإنسانية والمهينة التي يتعرّض لها هؤلاء الأشخاص ذوي التوجهات الجنسية الغير معيارية.
- تدعو وسائل الإعلام إلى لعب دورها كما يجب من أجل تنبيه الرأي العام ضدّ الممارسات التي تسعى للحدّ من الحقوق والحريات المضمّنة بالبواب الثاني من الدستور التونسي.
- تدعو المجتمع المدني وكل نفس حرّ مازال يؤمن بأن تونس مدنية وديمقراطية لا تزال ممكنة، بأن يهب ضدّ كل هذه الممارسات المقيدة للحريات العامة.
- معرّكتنا من أجل الحريات هي مهمة يومية. واليوم، ثمان سنوات من ثورة الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية وتجاه التهديدات المتكررة، تكون هذه المعركة ذات أهمية أكثر من أي وقت مضى.

الجمعيات الممضية :

- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
- الجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية
- محامون بلا حدود
- الجمعية التونسية للعدالة والمساواة (دمج)
- جمعية بيتي
- جمعية تحدي
- جمعية فني رغما عني
- الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان
- جمعية البوصلة
- جمعية المفكرة القانونية تونس
- جمعية كلام
- مجموعة توحيدة بالشيخ
- الجمعية التونسية للصحة الإيجابية
- المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب
- جمعية شوف
- الجمعية التونسية للوقاية الإيجابية
- جمعية رؤية حرة
- جمعية جمعيتي
- مبادرة موجودين للمساواة